مرزوق الغانم مترئساً جلسة مجلس الأمة

سمو رئيس مجلس الوزراء متقدماً الحضور الحكومي

أكدوا أن الصالح بات رمزا للإصلاح وقد طالت قراراته بؤر الفساد

نواب يستبقون جلسة التصويت على «الثقة بوزير» الداخلية .. ويجددونها:

■ الصالح : كل الوقائع التي ذكرت بالاستجواب لم تقع في عهدي واتهامي بالتستر على هذه الجرائم يجافي الواقع

كتب أحمد الهديبان

بمجرد أن رفع رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم جلسة استجواب النائب محمد هايف لوزير الداخلية أنس الصالح والتي انتهت فجر أمس بتقديم 10 نواب بطلب لطرح الثقة في الوزير،أعلن عدد من النواب تجديد ثقتهم بالصالح رغم انتهاء استجوابه بطلب طرح ثقة، مستغربين محاسبته على قضايا حدثت في أوقات قبل توليه حقيبة الوزارة.

وقال النواب إن الوزير الصالح الذي نال ثقة النواب في الاستجواب الأول الذي قدم إليه، سينال الثقة مجددا رغم تقديم كتاب طرح الثقة، مؤكدين أن الوزير بات رمزا للإصلاح.

وأضافوا «استمعنا إلى مرافعة النائب المستجوب محمد هايف وتفنيد المحاور من قبل الوزير ولا نملك غير تجديد الثقة بالوزير الذي طالت قراراته بؤر الفساد.

ورفع رئيس مجلس الأمة جلسة المجلس العادية على أن تعقد جلسات خاصة الاسبوع المقبل للنظر في الميزانيات ومناقشة طلبي طرح الثقة في نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء ووزير التربية ووزير التعليم العالي.

وفيما يلي تفاصيل الجلسة استجواب:

مجلس الأمة ينتقل إلى استجواب وزير الداخلية المقدم من العضو محمد هايف

الوزير أنس الصالح : انا جاهز لمناقشة الاستجواب اليوم

هايف يبدأ في مرافعته باستجواب وزير الداخلية:

المجلس والحكومة في مركب واحد اسمه الكويت وعلى الجميع أن يحافظ عليها من الغرق، لذلك فإن الأخطاء الفادحة التي تمس أمن البلاد أو كرامة المواطن أو الحريات الشخصية لا يمكن المجاملة فيها ولا التغاضي عنها .

المناصب ليست تشريفًا إنما هي تكليف، ومن يكلف بالمنصب يجب أن يكون حريصًا أمينًا على الدولة وعلى الشعب وليس من حقه أن يتنازل عن حق الشعب والدولة .

إن أي مسؤول يحاول الوزير حمايته يجب أن يحاسب الوزير وأي وزير تحاول الحكومة حمايته تحاسب الحكومة، و»لو قام الوزير بدوره لما وصلنا لهذا الاستجواب».

محاور الاستجواب تختلف عن الاستجواب السابق للوزير نهائيًا وأن هذه المساءلة تبدأ منذ أن كشف وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص عن وجود تسريبات وتاريخها.

الوزير مبارك الحريص أعلن أن التسريبات مدتها أربع ساعات وأنها موجودة في الأمانة العامة لمجلس الأمة لكن ما اطلعنا عليه يقارب ساعتين ولا يتضمن الجزء الخاص بالصندوق الماليزي وما دار حوله من نقاش.

هل سلم الوزير التسجيل ناقصًا ومسح التسجيلات المسربة»؟

الأحداث التي تمت لم تجد قرارًا صائبًا ولذلك ضج الشارع الكويتي ولو اتخذ الوزير قرارًا في وقته لأصبح محل دعم وإشادة من قبل الشعب والنواب .

وزير الداخلية بين أنه تسلم التسجيلات في شهر فبراير الماضي لكن هل اطلع عليها؟

اطلاعه عليها تعني التواطؤ لأن الإحالة للنيابة جاءت متأخرة أو أنه لا يعلم عن ما يجري في وزارته.

لا يوجد شيء بيني وبين الوزير لكن مرور تلك الأحداث أمر في غاية الصعوبة في ظل دولة مؤسسات وحكومة وبرلمان» .

جريمة التجسس نهى عنها القرآن قبل الدستور والقوانين وأن الشرطة هي الجهة المختصة بحفظ النظام ومنع الجرائم، لكن عندما يتورط جهاز أمني مهم في جريمة التنصت على المواطنين فهو أمر خطير.

الوزير لم يتخذ الإجراء المطلوب بما يتناسب مع خطورة الحدث.

هل مدير أمن الدولة لا يعرف قوانين الحماية والسرية حتى يتنصت على الناس؟ وهل الوزير قام بتحريز أجهزة التنصت، وهل اتخذ قرارًا بشأن الوافدين الثمانية الذين يتنصتون على أهل الكويت»؟

الوزير تعامل بنفس الأسلوب مع الضابط الذي أتلف ٦٠ ألف ملف تحمل الطابع السري، وحاول اختراق ١٢ ألف حاسوب ببرنامج غير شرعي للتحكم بالملفات، ووكيل المباحث الجنائية السابق قدم كتابًا بما قام به هذا الضابط كما أن تقرير لجنة التحقيق أثبت بأنه إهمال يستحق المحاسبة، لكن الوزير اكتفى بنقل هذا الضابط إلى إدارة الرقابة والتفتيش.

وزير الداخلية يشرع في الرد على محاور الاستجواب:

إن كل الوقائع التي ذكرت بالاستجواب لم تقع في عهدي وتمت قبل أن اتولى الوزارة وهي نوقشت في الاستجواب السابق وفي جلسة طرح الثقة وأن اتهامه بالتستر على هذه الجرائم يجافي الواقع.

اتفق مع المستجوب من الناحية الشرعية والدستورية والقانونية الواضحة عن حرمة التنصت والتجسس، لكني لم اتستر على من قاموا بهذا الفعل أو منحهم مناصب إشرافية.

ما تسلمته في فبراير الماضي يتعلق بتحريات بشأن موضوع الصندوق الماليزي فقط، ولا اعلم بموضوع التنصت قبل الاطلاع على تفريغ التسجيلات في يوم الأربعاء الموافق ١٩ أغسطس.

قضية التسريبات مخالفة صريحة للدستور، وأمرت بإجراء تحقيق عاجل بشأنها من قبل لجان تحقيق مستقلة، وتم على إثره وقف مدير أمن الدولة وإحالة القضية برمتها للنيابة.

ترقية مدير أمن الدولة تمت قبل تسلم ملف التسريبات وكانت ترقية جماعية شملت ١٩٩ ضابطًا.

سمو نائب الأمير وولي العهد أكد في خطابه متابعته شخصيًا لملف التسريبات، ورفعت لسموه تقارير دورية بهذا الشأن القضية أمام النيابة.

إن مدير أمن الدولة تقدم للتقاعد وتمت الموافقة على ذلك وفقًا لقانون الشرطة، والترقية تمنح له وفقًا لقانون الشرطة أيضًا والإحالة للتقاعد لا تعني التنصل من العقوبة الجنائية.

مستعد لتزويد لجنة التحقيق البرلمانية بالتسجيلات، وهناك تسجيلات أخرى كثيرة لدى أمن الدولة وأنا لا أعلم ما الذي سرب منها وما لم يسرب.

انا استجوب اليوم بسبب اتخاذي قرارات إصلاحية ويتبين ذلك في المحور الثاني بشأن إتلاف الملفات التي حدثت في 2018 قبل توليه وزارة الداخلية.

لقد شكلت لجنة تحقيق في 10 يونيو بشأن الضابط الذي أتلف الملفات وأن الواقعة تعود إلى أكثر من عامين.

إن تقرير اللجنة أشار إلى عدم وجود اختراق للسيرفر وأنه لم يكتف بذلك بل أحال الضابط إلى النيابة وتم الاكتفاء بنقله إلى خارج الأمن الجنائي.

هايف معقبًا على مرافعة الصالح:

سبق أن تحدثت مع الوزير عن ملف الجناسي والجوازات المزورة وسلمته تقرير لجنة حقوق الإنسان وبينت له أن التقرير تضمن أحد متهمي الصندوق الماليزي واعترافه بشراء ٥٠٠٠ جنسية من جزر القمر وتسليمه ٢٠٠ مليون دولار عبر شخص وسيط..» كيف تتقاعس الوزير عن هذا الملف؟ هل من المعقول أنك تحارب جرائم الإقامات دون أن تحاسب المزورين»؟

كان الأجدى بالوزيرعدم التهاون بهذا الملف كما تم بملف بيع الجناسي المزورة لـ«البدون»، وطلبت من الوزير إحالة هذا الملف إلى النيابة ولم يحرك ساكنًا.

«البدون» اشتروا جنسيات بناء على إعلانات عن هذه الجنسيات كانت هنا في الكويت، لكن لا الداخلية تعترف بها ولا الجهاز المركزي للمقيمين بصورة غير قانونية

■ اتفق مع المستجوب على حرمة التجسس ولم أتستر على من قاموا بهذا الفعل أو منحهم مناصب إشرافية

■ قضية التسريبات مخالفة صريحة للدستور وأمرت بإجراء تحقيق عاجل بشأنها من قبل لجان تحقيق مستقلة

■ لقد اتخذت إجراءات تجاه الصندوق الماليزي من خلال البروتوكول الموقع مع وحدة التحريات المالية

محمد هايف خلال تقديم مرافعته

■ قضية الجوازات المزورة للبدون أحيلت إلى مكافحة الفساد وانتهت جنائيًا منذ خمس سنوات وسقطت بالتقادم

■ خاطبنا كل الجهات بتمديد صلاحية بطاقات البدون خلال أزمة كورونا كي يتمكنوا من الحصول على الخدمات

■ يتم استجوابي بسبب اتخاذي لقرارات إصلاحية والدليل طرح موضوع إتلاف الملفات الذي حدث في 2018

مصافحة بين الصالح وهايف عقب نهاية الاستجواب

جانب من الجلسة

أحاديث نيابية جانبية